8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد، والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمُنتِجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

لم يكن النمو الاقتصادي في البلدان العربية بالتوازن المرجو لتلبية الطلب على فرص العمل المُنتِجة والعمل اللائق. فالتخطيط الاقتصادي يكاد يكون في معزل عن السياسات الاجتماعية وهياكل الحوكمة التي يمكن أن تعزز المساواة وتحقق الازدهار. ويؤدّي الإفراط في الاعتماد على النفط، وهيمنة القطاعات المتدنيّة الإنتاجية، وسوق العمل المحفوفة بالإشكاليات، إلى المزيد من العوائق أمام جهود التقدم في تحقيق النمو المستدام الذي يصون رفاه الإنسان والكوكب. وقد باتَ من الضروري إحداث نقلة في التفكير والتخطيط الاقتصاديَّيْن، نحو تحوّل هيكلي اقتصادي في المنطقة لدفع التقدم على مسار الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة.

وقائع

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

سجّل معدّل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبةً ناهزت 0.49- في المائة في المنطقة بين عامَيْ 2013 و2017، مقابل متوسط عالمي بلغ 3.5 في المائة. وسجّل متوسط البلدان العربية الأقل نمواً 4.02- في المائة، مبتعداً عن الهدف العالمي البالغ 7 في المائة[1] كحد أدنى.

سجّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لخمس سنوات بين عامي 2013 و2017، متوسطاً حسابياً بلغ 0.96 في المائة في البلدان العربية الخالية من الصراعات و3.44- في المائة في البلدان المتضرّرة من الصراعات[2].

كان أداء حركة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بطيئاً أو ضعيفاً، على مدى العقد الماضي، وسجّل أكثر من نصف البلدان معدّلات سالبة بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال العامين الماضيين[3].

تتركّز العائدات المالية للبلدان الغنية عموماً في عائدات النفط، وغالباً ما يعتمد النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية على إنتاج النفط، الذي له حصة كبيرة من صادرات المنطقة.

40% من السكان يعتمدون على الزراعة

لا تتعدّى حصّة الزراعة 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع أنها المصدر الرئيسي لفرص العمل وسُبُل العيش لحوالي 40 في المائة من السكان[4].

-0.42%

كانت إنتاجية اليد العاملة في المنطقة، باستثناء بلدان المغرب العربي، أدنى بكثير من المتوسط العالمي في السنوات الأخيرة. فقد بلغَ متوسط معدّل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 0.42- في المائة على مدى خمس سنوات بين عامَيْ 2013 و2017، مقابل متوسط عالمي بلغ 3.49 في المائة[5].

614 مليار دولار

واجهت المنطقة نتيجة للصراعات خسارة صافية قدرها 614 مليار دولار في النشاط الاقتصادي، وعجزاً مالياً إجمالياً بقيمة 243 مليار دولار بين عامَيْ 2011 و2016[6].

44% فقط يعملون

بلغَت النسبة الإجمالية للقوى العاملة 44 في المائة من عدد السكان في عام 2017، وهي أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 58.6 في المائة، ويُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض معدّلات العمل في صفوف النساء والشباب[7].

البطالة

بلغَ معدّل البطالة في المنطقة 10.3 في المائة في عام 2016، وهو أعلى معدّل في العالم، ويساوي ضعف المتوسط العالمي تقريباً[8].

بلغَ إجمالي معدّل البطالة بين النساء 18.9 في المائة مقابل 7.6 في المائة للرجال في عام 2017. وبلغَ معدّل مشاركة النساء في القوى العاملة 21 في المائة مقابل 74 في المائة للرجال[9].

سجلت بطالة الشباب في المنطقة المعدّل الأعلى في العالم في عام 2017 حيث بلغت 26.1 في المائة، أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 12.6 في المائة[10].

تتراوح العمالة غير النظامية في المنطقة، خارج القطاع الزراعي، بين 45 في المائة و65 في المائة، حسب التقديرات باستخدام منهجيات مختلفة. ويتراوح المعدّل بين 53.5 في المائة في بلدان المغرب العربي و73.4 في المائة في بلدان المشرق العربي[13].

39.3%

تشكّل الشابات الفئةَ الأكثر عرضة للبطالة، فقد بلغَ معدّل البطالة في صفوفها 39.3 في المائة في عام 2017، مقابل 22.3 في المائة للشبان[11].

تبلغ نسبة الأطفال المنخرطين في النشاط الاقتصادي 6.1 في المائة في المنطقة، وتصل إلى 14.8 في المائة في البلدان الأقل نمواً. وترتفع هذه النسبة في جزر القمر والسودان[14].

80%

تُشير التقديرات في العديد من البلدان إلى أنّ 80 في المائة من الشباب يعملون في القطاع غير النظامي، ويتركّزون في أعمال متدنّية النوعية وقليلة الإنتاجية، مقابل دخلٍ غير منتظم وغير آمن، ولا يستفيدون من الضمان الاجتماعي[12].

40% عمّال مهاجرون

يبلغ المتوسط العالمي لنسبة العمّال المهاجرين من مجموع القوى العاملة 4.2 في المائة، وتصل هذه النسبة في الشرق الأوسط إلى 40 في المائة، وهي أعلى نسبة بين مجموعات البلدان في العالم[15].

قياس الهدف 8 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تتوفر بيانات عن 8 من 17 مؤشراً[16]، وعن 7 من 12 مقصداً للهدف 8.

ولا يكفي لقياس مدى تعزيز النمو الشامل والعمل اللائق للجميع استخدام نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات القوى العاملة الإجمالية، بل لا بد من سياسات شاملة تربط بين النمو وإيجاد فُرَص عمل لائقة.

ولا تُقاس حالياً مقاصد الهدف 8 المتصلة بالعمل اللائق وأسواق العمل الشاملة على نحو كامل بسبب العوائق التالية:

- لا تُصنّف البيانات على نحو وافٍ، ولا يرصد الامتثال لحقوق العمل والاتّفاقيات الدولية كما يجدر (المقصدان 8-5 و8-8).
- يؤدّي التركيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات القوى العاملة الإجمالية في المنطقة إلى تهميش المسائل المتعلقة بالاستدامة (المقصدان 8-4 و8-9).
- تطرح التعقيدات في تحديد الطابع غير النظامي في الاقتصاد وقياس انتشاره تحدياتٍ كبيرة أمام صانعي السياسات والقائمين على تنفيذها.
- يترابط قياس الهدف 8 مع قياس الهدف 5 المتعلّق بالمساواة بين الجنسَيْن، لأن معدّلات بطالة النساء في المنطقة من أعلى المعدّلات في العالم. ولتقييم التقدّم المُحرَز في تحقيق الهدف 8، يجب إيلاء الأولوية لقياس حجم العمل غير المدفوع الأجر الذي تقوم به النساء والفتيات وتقييم درجة مرونة سوق العمل لتشغيل النساء.
- يُعتبَر المقصد 8-6 المتعلّق بالشباب غير الملتحقين بسوقِ العمل أو التعليم أو التدريب، مهمّاً جدّاً في المنطقة، لكنَّه ما زال عاماً في صيغته الحالية. ولا بدّ من بذل المزيد من الجهود لترجمة المقصد إلى غايات أكثر قابليةً للتنفيذ والقياس.

تغطية المؤشرات

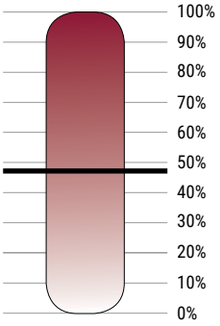

الهدف 8

يتضمّن الهدف 8 مقصدَين ينبغي تحقيقهما بحلول عام 2020

المقصد 8-6 الحدّ بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب

المقصد 8-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرَص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية

يتضمّن الهدف 8 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2025

المقصد 8-7 اتّخاذ تدابير فورية وفعّالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرقّ المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله

العوائق الرئيسـية أمام تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد، والشـامل للجميع، والمسـتدام، والعمالـة الكاملة والمُنتِجة، وتوفير العمل اللائـق للجميع في المنطقة العربية

يجمع الهدف 8 بين مفهومَيْ النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وتوفير العمل اللائق. ولا يُقصد بهذا الهدف زيادة النمو الاقتصادي فحسب، بل النمو المستدام والشامل الذي يتيح فُرَص العمل اللائق لجميع شرائح المجتمع. ولا شكّ في أنّ إحراز التقدّم في الهدف 8 ضروري لبناء مجتمعات مزدهرة.

ولتحقيق الهدف 8 تأثير مباشر على القضاء على الفقر (الهدف 1)، والحدّ من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، وتحسين سُبُل العيش والرفاه (الأهداف 2، و3، و4). وللتقدم في التعليم (الهدف 4) صلة مباشرة بسياسات إيجاد فُرَص العمل وتنويع الاقتصاد. ومن شأن زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة أن تُزيلَ عدداً من العقبات التي تحول دون المساواة بين الجنسَيْن (الهدف 5). ويرتبط الهدف 8 بالسياسة المالية عموماً، وقدرة الدولة ومؤسساتها على تأمين ما يكفي من الخدمات والبُنى الأساسية الشاملة (الأهداف 3، و4، و6، و7، و9، و11).

أدّت **الصراعات** إلى ارتفاع معدّل الفقر المدقع في المنطقة، وتدمير البنى التحتية والموارد. فكانت حصيلتها خسارة صافية في النشاط الاقتصادي قدِّرت بحوالي 614 مليار دولار، وعجزاً مالياً إجمالياً بقيمة 243 مليار دولار بين عامي 2011 و2016.

المصدر: ESCWA, 2016.

وفي إطار الدعوة إلى النمو الاقتصادي المستدام، واستهداف الابتكار والتنويع، والحدّ من بصمة استهلاك المواد، يجب أن يتزامن تحقيق الهدف 8 مع تحقيق الأهداف 9، و12، و13، و14، ومع تحقيق الفعالية اللازمة في الحوكمة الوطنية والإقليمية والعالمية لضمان التماسك والاستدامة وحقوق الإنسان، ومعيار العمل اللائق للجميع (الهدفان 16 و17).

في ما يلي العوائق الرئيسـية أمـام تحقيق الهدف 8 في المنطقة العربية

الاقتصادات الريعية وسياسات الاقتصاد الكلّي غير السليمة

تتجه السياسة العامة في المنطقة بشكل عام إلى زيادة النمو أو الإيرادات، علماً أنّ الثروة تتركّز فيها بين النُخَب الاقتصادية والسياسية، وأن الفجوة تتسع بين الأغنياء والفقراء. ويركّز الاستثمار في الغالب على العقارات أو استخراج الموارد[17]. وتتّسم الاقتصادات بكثرة الاعتماد على النفط في بعض البلدان، وهيمنة القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، والاستثمار غير الكافي في الزراعة، القطاع الذي يضمّ أعداداً كبيرة من السكان في العديد من البلدان.

وبالرغم من فترات النمو الإيجابي نسبياً التي شهدتها المنطقة قبل التراجع الاقتصادي في عام 2008، لم تتحسّن مداخيل الفقراء بشكل يذكر، ولم تولّد فُرَص العمل اللائق اللازمة للقوى العاملة المتزايدة وذات التحصيل العلمي. وتتركّز القطاعات الناشطة في مجال الخدمات، ما يؤدّي إلى ارتفاع الطلب على العمّال من ذوي المهارات المنخفضة والإنتاجية المتدنية. ومعظم العمّال من ذوي المهارات المنخفضة في بلدان مجلس التعاون الخليجي هم من المهاجرين، وتواجه هذه البلدان تحدياتٍ كبيرة في زيادة نسبة المواطنين في القوى العاملة لديها.

التحديات الهيكلية في سوق العمل

لا تُنتِج المنطقة ما يكفي من فُرَص العمل اللائق أو فرص العمل في القطاع النظامي. وهي تشهد أعلى معدّل للبطالة في العالم، وأعلى معدّلات للبطالة في صفوف النساء والشباب. والبطالة في صفوف الشباب المتعلمين مصدر قلق بالغ، إذ تشي بعدم الاتساق بين التعليم وسوق العمل. ويسجل العمل غير النظامي أرقاماً مرتفعة، وتشير التقديرات إلى أنّ 80 في المائة من الشباب يعملون في ظروف غير مستقرّة، لقاء أجر غير منتظم وغير مضمون، واستفادة محدودة من خدمات الضمان الاجتماعي[18].

وإزاء عدم الاتساق بين التعليم واحتياجات سوق العمل، يبقى نقص الطلب على القوى العاملة التحدي الكبير. ومع تزايد عدد السكان، الذي تجاوزَ 414 مليون نسمة في عام 2017، تزداد الحاجة إلى فُرَص عمل أكثر وأفضل. ويحول نقص التنويع الاقتصادي وعدم فعالية سياسات سوق العمل دون تحقيق تقدّم في معظم البلدان، في حين لا يزال القطاع الخاص دون إمكاناته الفعلية، بفعل الفساد وتضارب المصالح السياسية والاقتصادية وغيرهما من الأسباب التي تحدّ من المنافسة في الأسواق[19].

وتفتقر الزراعة إلى سياسات لتنشيطها وزيادة كفاءتها وإنتاجيتها، مع أنها من القطاعات التي تستوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة. ويمكن أن تترافق هذه السياسات مع سياسات إنمائية تقلص الفوارق بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية (الهدفان 2 و11) بغية تهيئة فُرَص أفضل في جميع المناطق.

ضعف الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية

تشكّل السياسات المالية الكلّية، وأنظمة السوق المتقادمة، وانعدام الاستراتيجيات الاستثمارية الابتكارية، وعدم كفاية شبكات النقل، والبنى التحتية اللوجستية المتهالكة عوامل تعوق التجارة في المنطقة والاندماج الفعّال في سلاسل القيمة العالمية. ويضاف إلى هذه العوامل الضعف في القدرة الصناعية وفي القدرة التنافسية. وتشهد البلدان العربية أدنى معدّل للتجارة البينية في العالم، كما أنها أقل انفتاحاً على التجارة مع باقي دول العالم، إذا ما قورنت بالاقتصادات السريعة النمو[20].

وتواجه المنطقة تحدياً كبيراً في محدودية الاستثمار في البحث والتطوير. فالإنفاق على هذا القطاع لا يتجاوز 0.64 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 1.73 في المائة (المؤشر 9-5-1)[21]. أما عدد الباحثين لكل مليون نسمة فيبلغ 744 باحثاً، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 1,267، ومن المتوسط في أوروبا وأمريكا الشمالية البالغ 3,615 (المؤشر 9-5-2)[22].

وتحسينُ الاستثمار هو خيار على مستوى السياسة العامة. فمن الضروري دعم الابتكار وريادة الأعمال، واستيعاب إمكانات الشباب وقدراتهم، وتهيئة بيئة مؤازرة لتطوير قطاعات جديدة، وتعزيز اندماج البلدان أكثر فأكثر في سلاسل القيمة العالمية.

ضعف الاتّساق بين السياسات الاقتصادية، والاستراتيجيات التعليمية، والترابط بين العلوم والصناعة

يُشكل عدم كفاية الطلب على القوى العاملة عقبةً كبيرة أمام تحقيق التقدّم في الهدف 8، تُضاف إليها عقبات أخرى سببها عدم التوافق بين العرض والطلب، والصعوبات في انتقال الشباب من الدراسة إلى العمل. وفي غياب الإجراءات التصحيحية، سيتفاقم هذا الوضع، لا سيما أنّ المنطقة تطمح إلى تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وتنويع اقتصاداتها، والاستفادة من الفُرَص المتاحة للصناعات الخضراء والاقتصادات الرقمية[23]. ولا يدعم التعليم في حالته الراهنة، ولا سيما التعليم الرسمي، التحوّل إلى الابتكار في البحث والصناعة.

ومن بواعث القلق أن 18 في المائة من الشباب غير ملتحقين بسوق العمل أو التعليم أو التدريب، 10 في المائة منهم من الشبان و27 في المائة من الشابات[24]. ولا ترتبط استراتيجيات التعليم العالي والتدريب المهني كفاية بسياسات العمل والسياسات الاقتصادية، ولا تعطي الأولوية لنقل المعارف وتكييفها محلياً. ولا يمكن إدارة البحث والتطوير بمعزل عن إصلاح النظام التعليمي إذا كان الهدف هو تشجيع الإبداع والابتكار، والبحث غير المقيّد عن المعرفة.

قيود على عمل المرأة

تحلّ المشاركة في القوى العاملة في المنطقة العربية في مرتبة أقل منها في سائر بلدان العالم، وذلك لانخفاض مشاركة المرأة بالدرجة الأولى. ولا يزال المعدل متدنياً جداً، فرغم ارتفاعه في الأعوام الخمسة عشر الماضية، ونموه بنسبة 10 في المائة بين عامَيْ 2011 و2017، لم يتجاوز 21 في المائة في عام 2017[25]. وتشكّل الشابات المتعلمات الحصّة الكبرى من الفئة التي بلغت سن العمل ولكنّها من غير عمل. ولتعطيل هذه الإمكانات أثر مدمّر. فقد أشارت دراسةٌ أُجرِيَت في عام 2015 وشملَت عدداً من البلدان العربية إلى احتمال تحقيق مكاسب بقيمة 2.7 تريليون دولار وزيادة بنسبة 47 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025، إذا أتيحت للمرأة الفُرَص الاقتصادية نفسها المتاحة الرجل[26].

في النجاح الذي حققه المغرب مؤخّراً في الانخراط في **سلاسل القيمة العالمية** للسيارات مثال على تمكّن بلدٍ بمفرده من توسيع تجارته على الرغم من تباطؤ التجارة العالمية. ويُشير هذا المثال أيضاً إلى الإمكانات غير المستغلّة في البلدان العربية للمشاركة في الاقتصاد الدولي. ففي سبيل تنويع مصادر النمو من خلال تطوير صناعة السيارات، أطلقَ المغرب مصنع "رينو" في طنجة في عام 2012. ومنذ ذلك الحين، تشهد صناعة السيارات نمواً بنسبة تتجاوز 20 في المائة سنوياً، وتشكل محرّكاً رئيسياً لصادرات المغرب. ويُفترض أن تُساعِد البداية المتوقّعة لإنتاج سيارات "بيجو سيتروين" هذا البلد على تعزيز موقعه أكثر فأكثر.

المصدر: ESCWA, 2018a.

عرضة للإهمال

يلقي ارتفاع معدّلات البطالة في صفوف **الشباب** عبئاً كبيراً ليس على الشباب فحسب، بل على المجتمع ككل. فقد أدّى إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل، وتعثر الارتقاء في طبقات المجتمع، وتأجيج السخط الاجتماعي. ففي العقد الماضي، كان الشباب المُحبَطون الذين يواجهون تحدياتٍ أخرى، منها محدودية المشاركة السياسية، في طليعة الانتفاضات العربية والدعوات إلى التغيير. ويختار الكثيرون أيضاً الهجرة، الآمنة أو غير النظامية، ويتعرّضون أحياناً لمخاطر وعواقب قاتلة.

وإزاء ارتفاع معدّلات البطالة وضيق فُرَص الحصول على الموارد، مثل الأراضي والائتمانات، تبقى **النساء** في مستوياتٍ منخفضة جداً من المشاركة الاقتصادية، تنتج تبعية اقتصادية على المستوى الخاص وتهميشاً على المستوى العام. وفي الواقع، تُفيد النساء بأنّ عدم القدرة على اتّخاذ قرارات مستقلّة، أو التنقّل بحرية، وعدم توفر النقل الآمن، والتحرش في مكان العمل، هي العقبات الرئيسية التي تحول دون زيادة مشاركتهنّ في سوق العمل[27].

ويشكل غياب أو عدم كفاية الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية في المنطقة عقبة كبيرة أمام القضاء على الفقر في إطار الهدف 1، وتحقيق الهدف 8. ويشكل **العاملون في القطاع غير النظامي والقطاع الزراعي** مجتمعَيْن غالبية العمّال في العديد من البلدان، وهم يفتقرون إلى الأمن الوظيفي والمالي، افتقاراً يؤثر على الأمن الغذائي والحصول على التعليم والرعاية الصحية. ويتفاقم هذا الوضع في غياب برامج المعاشات التقاعدية، والإجازة المرضية، وغيرها من التقديمات.

وقد اعتمد بعض البلدان نُظُمَ حصص العمل **للأشخاص ذوي الإعاقة** في القطاعَيْن العام والخاص، ولكنّ التحديات لا تزال كثيرة، منها انعدام أو ضعف إنفاذ القوانين المناهضة للتمييز التي تُخضِع أصحاب العمل للمساءلة. وبسبب تدنّي الإلمام بالقراءة والكتابة ومستويات التحصيل العلمي في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة، يفتقر العديد منهم إلى المهارات اللازمة لدخول سوق العمل. ويعمد بعض نُظُم المساعدة الاجتماعية وبرامج التأمين إلى ربط استحقاقات الإعاقة بعدم القدرة على العمل، وهذا قد يثني عن المشاركة في القوى العاملة. وتتضاءل فُرَص هذه الفئة من جرّاء صعوبة الوصول إلى وسائل النقل والمباني والمرافق الأخرى. ففي تسعة من البلدان العربية العشرة التي تتوفر عنها بيانات، لا يتعدّى معدّل عمل الأشخاص ذوي الإعاقة 14 في المائة للنساء و34 في المائة للرجال، وغالباً ما يكون دون ذلك[28].

وكثيراً ما يفتقر **العمّال المهاجرون** في المنطقة إلى الحد الأدنى من الخدمات والحقوق، ولا يحظون بالحماية من التعسّف أو الاستغلال أو الإجحاف في ظروف العمل. وفي العديد من البلدان العربية، يخضع عملهم لنظام الكفالة، حيث يكون وضع هجرتهم رهناً من الناحية القانونية بصاحب عمل أو بكفيل واحد طيلة فترة عقدهم. والنتيجة هامش واسع للاستغلال وسوء المعاملة[29]، نظراً لاختلال التوازن بين ما يتمتع به العمّال وأصحاب العمل من حقوق وقدرات تتعلّق بإنهاء علاقة العمل والتنقل في سوق العمل.

تتعرض **العاملات المنزليات المهاجرات**، لا سيما من آسيا وأفريقيا، لخطرٍ أكبر، حيث حريتهنّ محدودة في منازل أصحاب العمل، ولا تشملهنّ قوانين العمل الوطنية في معظم الحالات.

شهدت بلدان عدّة في المنطقة توافداً **للاجئين**. وغالباً ما يعمل هؤلاء بصورة غير قانونية في القطاع غير النظامي، حيث لا يحصلون على الحماية الاجتماعية ولا تشملهم قوانين العمل الوطنية. كذلك ساهمت زيادة الصراعات وعدم الاستقرار في تعريض المزيد من الأطفال للمخاطر، وفي زيادة انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال.

المصدر: ESCWA, 2016.

ما العمل لتسـريع التقدّم في تحقيق الهدف 8

يقتضي ضمان تحقيق النمو المستدام، وتعزيز الإنتاجية، وإيجاد فُرَص العمل اللائق، وزيادة الازدهار، تحوّلاً هيكلياً في النموذج الاقتصادي السائد في المنطقة. ولا بد من وضع سياسات تُمكِّن الشباب والنساء، وتُنهي الفساد والتمييز، وتُمهِّد السبيل أمام قيام قطاع خاص نابض، وتشجيع الابتكار، وريادة المشاريع. وفي ما يلي خطوات يمكن أن تدعم هذا التحوّل.

1. المضي في إصلاح السياسة العامة المالية والتنظيمية:

- طرح مجموعة شاملة من سياسات الاقتصاد الكلّي والإصلاحات المالية للدفع باتّجاه نمو القوى العاملة وإيجاد فُرَص عمل جديدة للعدد المتزايد من الشباب المتعلّم.
- تحفيز الاستثمار المحلي والاستثمار المباشر الأجنبي في المجالات ذات القيمة المضافة العالية.
- بذل المزيد من الجهود للتوصّل إلى اتفاقات بين البلدان بغية تعزيز التكامل الإقليمي (الاقتصادي) التام وزيادة إمكانية الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية.
- رفع الحواجز التنظيمية التي تحول دون المنافسة بغية تحفيز نمو القطاع الخاص.
- اتّخاذ تدابير لإنهاء الفساد وزيادة الشفافية في المعاملات التجارية.

2. الالتزام بإعادة الهيكلة الاقتصادية لتطوير قطاعات مستدامة وشاملة للجميع ومنتجة:

- تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستثمارات في القطاعات غير النفطية (الصناعة والصناعة التحويلية) التي تولّد مصادر بديلة للإيرادات، وزيادة قدرة المنطقة على الابتكار.
- التحوّل إلى أنماط أكثر استدامةً في الإنتاج والصناعات، والاستفادة من الفُرَص المتاحة في الصناعةً الخضراء.
- تشجيع إيجاد فُرَص عمل لائق في القطاع الخاص النظامي من أجل تعزيز الإنتاجية والحدّ من الطابع غير النظامي.
- الاستثمار في الزراعة، وتعزيز الكفاءة والإنتاجية بما يتماشى مع الاستخدام المستدام للأراضي والمياه والطاقة، وزيادة نقل المعارف والتكنولوجيا من أجل زراعةٍ أكثر استدامةً وإنتاجاً.
- تعزيز الاستثمار في القطاعات الثقافية، والتنمية المستدامة، والسياحة التراثية بغية تمكين المجتمعات المحلية.

3. تحسين المنظومة الإقليمية لإنتاج المعارف والبحث والابتكار:

- ضمان التعليم الجيد للجميع والتعلّم مدى الحياة واعتماد سياسات سوق العمل النشطة وتنويع الاقتصاد.
- زيادة الاستثمار في البحث والتطوير.
- تعزيز الروابط بين مراكز البحوث، والأوساط الأكاديمية، والقطاعات الإنتاجية، وتعزيز عمليات نقل التكنولوجيا، لا سيما في المجالات المتعلّقة بالتنمية المستدامة.
- إنشاء صناديق وطنية وإقليمية لتشجيع الابتكار وريادة الأعمال.
- تعزيز مكانة الباحثين في الجامعات، وتحفيز البحوث العالية الجودة، ومد جسور التحاور بين العلم والصناعة، وبين التعليم العالي والصناعة.
- تيسير الانتقال من الدراسة إلى العمل من أجل استيعاب الداخلين الجُدُد إلى سوق العمل والحدّ من البطالة في صفوف الشباب.

4. إزالة القيود على مشاركة المرأة في مختلف الصناعات والقطاعات:

- إدراج مفهوم مراعاة قضايا الجنسين في وضع الميزانيات المالية في إطار الإصلاحات التشريعية والمؤسّسية في سوق العمل بغية زيادة مشاركة الإناث.
- إصلاح القوانين، بما فيها قوانين الأحوال الشخصية التي تميّز ضد المرأة، والتصدّي للممارسات التي تعرقل حيازة المرأة للأراضي، وحصولها على الموارد الاقتصادية والخدمات المالية.
- سدّ الثغرات في قوانين العمل لتهيئة بيئات عمل مؤازرة لمشاركة المرأة، وتجريم التمييز على أساس الجنس، وكذلك التحرش في مكان العمل.
- رفع القيود على عمل جميع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تُعنى بحقوق المرأة، وتمكين الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة للسعي على نحو فعّال إلى التغيير الاجتماعي الشامل للجميع والتصدّي لتهميش المرأة في الاقتصاد والحياة العامة.

5. تحسين قوانين العمل وحماية حقوق العمل:

- إصلاح القوانين بما يتماشى مع الحقوق والمعايير الدولية، وتوسيع نطاق نُظُم الحماية القانونية.
- تحسين إدارة هجرة القوى العاملة من خلال إصلاح نظام الكفالة، والتصدّي للتمييز ضدّ العمّال المهاجرين، وكذلك العاملين المنزليين واللاجئين.

مقاصد الهدف 8 ومؤشـراته في المنطقة العربية

المقصد	المؤشر	البيانات
8-1 الحفـاظ على النمـو الاقتصادي الفردي وفقاً للظـروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلـي الإجمالي بنسـبة 7 فـي المائة على الأقل سـنوياً في أقـل البلدان نمواً	**8-1-1** معـدّل النمو السـنوي للناتـج المحلي الإجمالي الحقيقـي للفرد الواحد	**الشـكل 1** معدّل النمو السـنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (بالنسـبة المئوية) 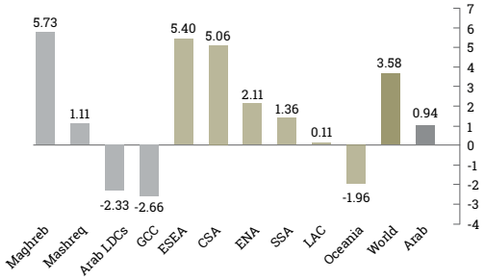 ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في عام 2017 لجميع البلدان. **الشـكل 2** معدّل النمو السـنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (بالنسـبة المئوية)، المتوسـطات الحسـابية لخمس سنوات، 2013-2017 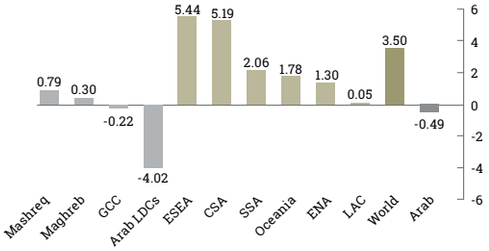 ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017). قِيَم البلدان هي متوسطات حسابية لخمس سنوات من عام 2013 إلى عام 2017.
8-2 تحقيق مسـتويات أعلى من الإنتاجية الاقتصاديـة من خـلال التنويع، والارتقاء بمسـتوى التكنولوجيـا والابتـكار، بما في ذلك من خـلال التركيز على القطاعات المتّسـمة بالقيمـة المضافـة العالية والقطاعات الكثيفـة العمالة	**8-2-1** معـدّل النمو السـنوي في الناتـج المحلي الإجمالي لكل شـخص عامل	**الشـكل 3** معدّل النمو السـنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شـخص عامل (بالنسبة المئوية) 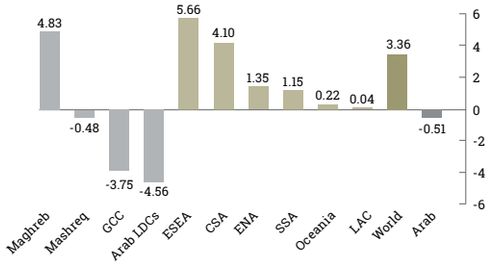 ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسـطات حسـب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السـكانية الأحدث لمجموع العاملين (2016) (ILO, 2019). ويشـمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سـجّلت في عام 2017 لجميع البلدان باسـتثناء الإمارات العربية المتحدة.

الشكل 4 معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (بالنسبة المئوية)، المتوسطات الحسابية لخمس سنوات، 2013-2017

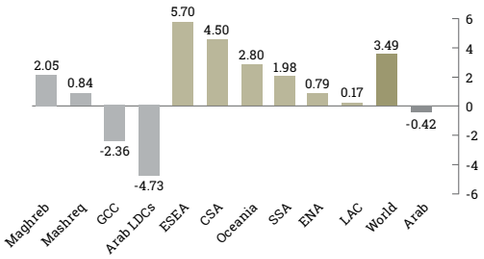

ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث لمجموع العاملين (2016) (ILO, 2019). قِيَم البلدان هي متوسطات حسابية لخمس سنوات من عام 2013 إلى عام 2017.

3-8

تعزيز السياسات الموجّهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفُرَص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرّة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجّع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية

1-3-8

نسبة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية، بحسب الجنس

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

4-8

تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج المتعلّقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع اضطلاع البلدان المتقدّمة النمو بدور الريادة

1-4-8

الأثر المادّي، ونصيب الفرد من الأثر المادّي، ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الأثر المادّي

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-4-8

الاستهلاك المادي المحلي، ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي، ونسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

الشكل 5 نصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي (بالأطنان المترية)

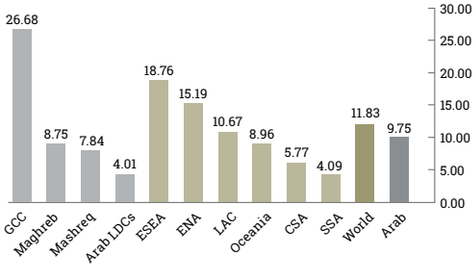

ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017;). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في عام 2017 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين. ووفقاً للبيانات الوصفية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، فإنّ الاستهلاك المادي المحلي هو مؤشر إقليمي (جانب الإنتاج) يدلّ على الاستهلاك المادي الظاهر لاقتصادٍ وطني معيّن... يُشير الاستهلاك المادّي المحلي إلى كمية المواد الفعلية في اقتصادٍ معيّن... وقد يتّصف بلدٌ معيّن، على سبيل المثال، باستهلاكٍ مادي محلي عالٍ جداً لأنه يحظى بقطاع إنتاج أوّلي كبير للتصدير، أو قد يتّصف باستهلاكٍ مادّي محلي متدنٍّ جداً بسبب إسناد معظم العملية الصناعية الكثيفة المواد إلى بلدان أخرى (United Nations Statistics Division, 2019b).
تجدرُ الإشارة إلى أنّ هذا المؤشر يُمثّل تكراراً دقيقاً للمؤشر 12-2-2.

5-8

تحقيـق العمالـة الكاملـة والمنتجة وتوفير العمـل اللائق لجميع النسـاء والرجال، بمَن فيهم الشـباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافـؤ الأجـر لقاء العمـل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030

1-5-8

متوسـط الدخل في السـاعة للنسـاء والرجـال العاملين، بحسـب الوظيفـة والعمر والأشـخاص ذوي الإعاقة

لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-5-8

معـدّل البطالة، بحسـب الجنس والعمر والأشـخاص ذوي الإعاقة

الشـكل 6 معدّل البطالة (بالنسبة المئوية)

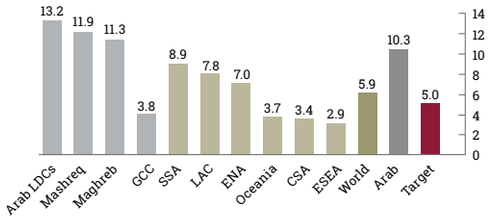

ملاحظة: يتناول هذا المؤشر البالغين من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر. وتمّ تحديد القيمة المستهدفة (5 في المائة) بالاستناد إلى متوسط معدّل البطالة الطبيعي (أدنى حدّ ممكن لمعدّل البطالة) في العالم على مدى السنوات المائة الأخيرة (لمزيدٍ من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرفق). وبما أنّ مسوح القوى العاملة لمنظمة العمل الدولية، التي يُستمَدّ منها معامل القوى العاملة، تشـتمل على 117 بلداً فقط، يسـتعاض عنها بالتقديرات المُنمذجة لمجموع القوى العاملة لعام 2016 لبناء المجاميع الجغرافية (ILO, 2019; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: السـودان ولبنان (2009)، والجمهورية العربية السـورية والعراق والكويت (2011)، والبحرين وليبيا (2012)، والأردن واليمن (2014)، والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر ودولة فلسطين وقطر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية (2016).

الشـكل 7 معدّل البطالة (بالنسـبة المئوية)، المتوسطات الحسـابية لخمس سنوات، 2013-2017

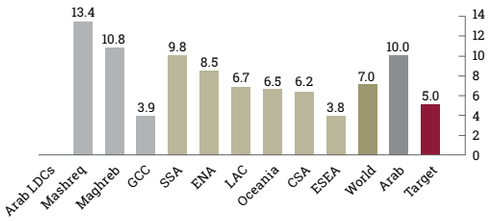

ملاحظات: قِيَم البلدان هي متوسطات حسابية لخمس سنوات من عام 2013 إلى عام 2017؛ ولكنّ، أدى عدم توفر البيانات إلى غياب 71 نقطة رصد (9 منها لدول عربية).

6-8

الحدّ بدرجة كبيرة من نسـبة الشـباب غير الملتحقين بالعمالـة أو التعليم أو التدريب، بحلول عام 2020

1-6-8

نسـبة الشـباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سـنة و24 سـنة) خارج دائرة التعليم والعمالـة والتدريب

لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.

7-8

اتّخاذ تدابير فورية وفعّالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرقّ المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، بحلول عام 2025

1-7-8

نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر

الشكل 8 نسبة الأطفال المنخرطين في النشاط الاقتصادي، ونسبة الأطفال المنخرطين في النشاط الاقتصادي والأعمال المنزلية (بالنسبة المئوية)

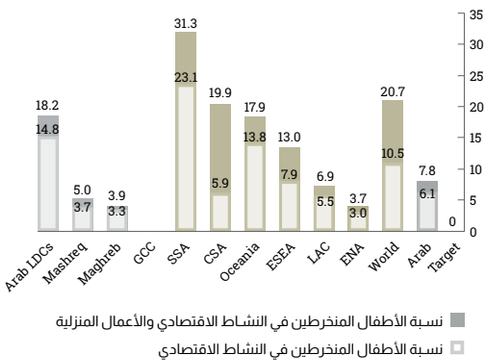

ملاحظة: يجري تصوير هذين المؤشرَين الفرعيَّين وتحليلهما باستخدام رسم بياني بأعمدة مكدّسة، حيث أنّ "نسبة الأطفال المنخرطين في النشاط الاقتصادي والأعمال المنزلية" هو قياسٌ أوسع لمشكلة عمل الأطفال، ويشمل فعلياً "نسبة الأطفال المنخرطين في النشاط الاقتصادي". ومن الأفضل والأهم تقييم المؤشرَين الفرعيَّين بدلاً من تقييم أحدهما وإلغاء الآخر (لمزيدٍ من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرفق). والفئة العمرية التي يغطّيها هذان المؤشران الفرعيان هي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و14 سنة لبعض الإحاطات، وبين 5 سنوات و17 سنة لإحاطات أخرى. وتغطّي المجموعتان معاً 71 بلداً فقط من مجموع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في العالم، بما في ذلك تسعة بلدان عربية، كما تغطّيان بلداً واحداً فقط من أوقيانوسيا، في حين لا تغطّيان أيّ بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث للذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة (United Nations Population Division, 2015). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: دولة فلسطين (2010)، وتونس والعراق وموريتانيا (2011)، والجزائر وجزر القمر (2012)، والسودان ومصر (2014)، والأردن (2016).

8-8

حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمّال، بمَن فيهم العمّال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرّة

1-8-8

التواتر في معدّلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة، بحسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-8-8

مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب الجنس ووضع المهاجرين

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

9-8

وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فُرَص العمل وتعزّز الثقافة والمنتجات المحلية، بحلول عام 2030

1-9-8

الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن معدّل النمو

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

10-8

تعزيز قدرة المؤسسـات الماليـة المحلية على تشـجيع إمكانية الحصـول على الخدمات المصرفيـة والتأميـن والخدمات المالية للجميع، وتوسـيع نطاقها

1-10-8

عـدد فروع المصارف التجارية لكل 100,000 شـخص بالغ، وعدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ

الشـكل 9 عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100,000 شـخص بالغ

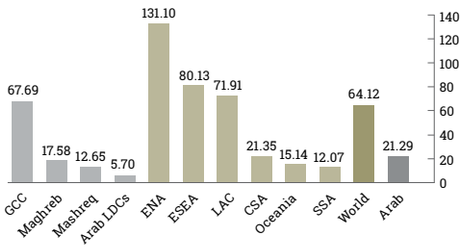

ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث للبالغين من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشـمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية وليبيا (2012)، السودان والعراق ومصر واليمن (2015)، الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي وعُمان ودولة فلسطين وقطر والكويت ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا (2016).

الشـكل 10 عـدد فروع المصـارف التجارية لكل 100,000 شخص بالغ

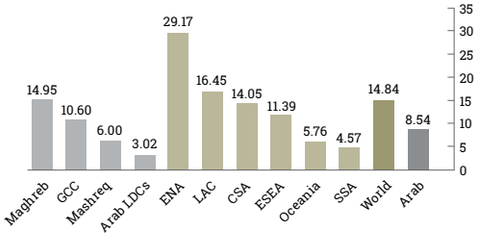

ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسـطات حسـب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السـكانية الأحدث للبالغين من الفئة العمرية 15 سـنة وأكثر (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشـمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربيـة قيماً بيانية سُـجّلت في الأعوام المذكـورة للبلدان التالية: ليبيا (2012)، الجمهورية العربية السـورية (2013)، مصر والسـودان واليمن (2015)، الأردن والإمـارات العربية المتحـدة وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والعراق وعُمان ودولة فلسـطين وقطر والكويت ولبنان والمغـرب والمملكة العربية السـعودية وموريتانيا (2016).

2-10-8

نسـبة البالغين (15 سـنة فأكثر) الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسّسـة مالية أخـرى أو لدى مقـدّم خدمات مالية متنقّلة

الشـكل 11 نسـبة البالغين الذين لهم حساب مصرفي أو حسـاب في مؤسسـة مالية أخرى أو لدى مقدّم خدمات مالية متنقّلة (بالنسبة المئوية)

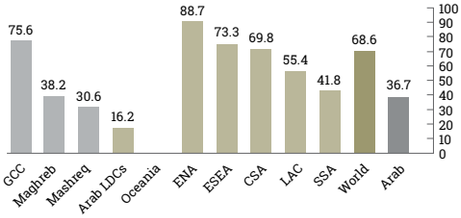

ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث للبالغين من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: جزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي وعُمان وقطر (2011)، السودان والصومال واليمن (2014)، الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والعراق ودولة فلسطين والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا (2017).

2-9-8

نسـبة الوظائـف في قطاعات السـياحة المسـتدامة مـن مجمـوع الوظائف في قطاع السـياحة

لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.

8-أ

زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزّز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدّمة إلى أقل البلدان نمواً

8-أ-1

المعونة المقدّمة من أجل الالتزامات والمدفوعات المتصلة بالتجارة

الشكل 12 مجموع التدفقات الرسمية لالتزامات المعونة من أجل التجارة (بملايين الدولارات بالمعدّلات الثابتة لعام 2017)، ومجموع التدفقات الرسمية المصروفة للمعونة من أجل التجارة، بحسب الجهة المستفيدة (بملايين الدولارات بالمعدّلات الثابتة لعام 2017)

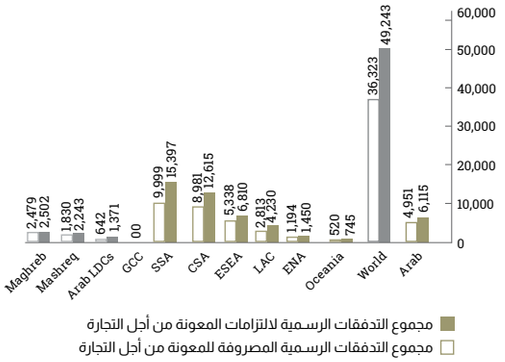

ملاحظة: هذا المؤشر لا يغطّي سوى البلدان المستفيدة، ويستثني سلوفينيا والبلدان المانحة البالغ عددها 33 بلداً من مختلف المناطق المُدرَجة في قائمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويجري تصوير هذين المؤشرَين الفرعيَّين وتحليلهما باستخدام رسم بياني بغية مقارنة مبالغ مجموع التدفقات الرسمية للالتزامات ومبالغ مجموع التدفقات الرسمية المصروفة لكل منطقة/مجموعة بلدان (لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرفق). والمجاميع هي العدد الكلّي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في عام 2017 للبلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

8-ب

وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرَص للعمل، الصادر عن منظمة العمل الدولية، بحلول عام 2020

8-ب-1

وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعة قيد التنفيذ تتعلق بتشغيل الشباب، سواء بوصفها استراتيجية قائمة بذاتها أو عنصراً من استراتيجية وطنية للتشغيل

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018)، باستثناء البيانات المحدّثة (United Nations Statistics Division, 2019a) بشأن المؤشرات التالية: 8-1-1 [معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (النسبة المئوية) ومعدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (النسبة المئوية)، المتوسطات الحسابية لخمس سنوات 2013-2017]، و8-2-1 [معدّل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (النسبة المئوية) ومعدّل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (النسبة المئوية)، المتوسطات الحسابية لخمس سنوات 2013-2017]، و8-4-2 [نصيب الفرد من الاستهلاك المادّي المحلي (بالأطنان المترية)]، و8-أ-1 [مجموع التدفّقات الرسمية لالتزامات المعونة من أجل التجارة (بملايين الدولارات بالمعدّلات الثابتة لعام 2017)، ومجموع التدفّقات الرسمية المصروفة للمعونة من أجل التجارة، بحسب الجهة المستفيدة (بملايين الدولارات بالمعدّلات الثابتة لعام 2017)].

الشكل 13 عدم المساواة بين الجنسَين في إطار الهدف 8 (الإناث إلى الذكور بالنسبة المئوية)

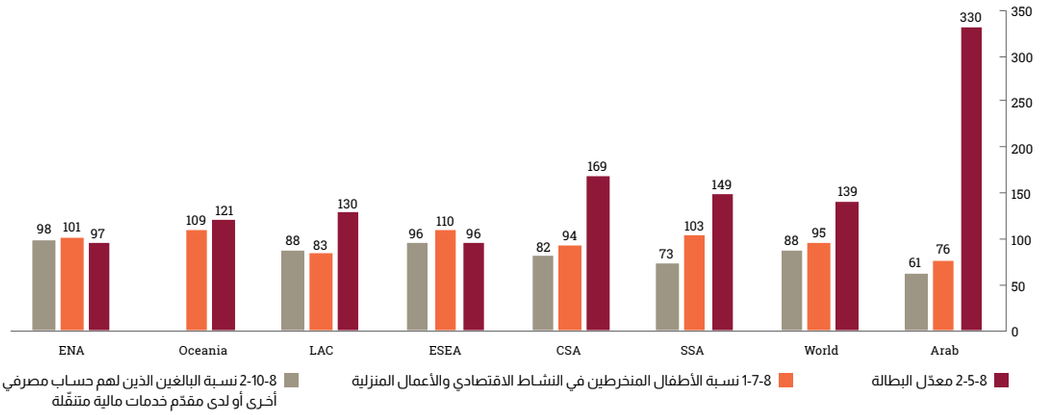

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تُرجّح جميع المتوسطات لهذه النِّسب بالرجوع إلى المتغيّرات نفسها المستخدَمة للمجموعات المُقابِلة لها. للمؤشر 8-5-2 مثلاً، تُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى تقديرات عام 2016 لمجموع القوى العاملة (ILO, 2019; United Nations Statistics Division, 2019a)؛ وللمؤشر 8-7-1 تُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية للذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a)؛ وللمؤشر 8-10-2 تُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث للفئة العمرية 15 سنة وأكثر (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a).

الحواشي

1. حسابات الإسكوا، الشكل 2.
2. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى United Nations Statistics Division, 2019a. تشمل البلدان التي تشهد صراعات: الجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، ودولة فلسطين، وليبيا، واليمن. أما البلدان التي لا تشهد صراعات فهي الدول العربية الأخرى البالغ عددها 16 دولة. تُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b).
3. حسابات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، بالاستناد إلى United Nations, 2017.
4. ESCWA and FAO, 2017.
5. حسابات الإسكوا، الشكل 4.
6. ESCWA, 2016.
7. حسابات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، بالاستناد إلى ILO, 2018a.
8. حسابات الإسكوا، الشكل 6.
9. حسابات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، بالاستناد إلى ILO, 2018c.
10. المرجع نفسه.
11. المرجع نفسه.
12. Kabbani, 2019.
13. Chen and Harvey, 2017.
14. حسابات الإسكوا، الشكل 8.
15. ILO, 2018b. مجموعات البلدان الإقليمية في هذا السياق هي المجموعات المعتمدة في التقرير المشار إليه، وهي تشمل: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن.
16. وفقاً للمنهجية المُستخدَمة في هذا التقرير.
17. UNDP, 2016.
18. Kabbani, 2019; Gatti and others, 2014.
19. World Economic Forum, 2018.
20. ESCWA, 2017.
21. حسابات الإسكوا؛ يمكن الاطلاع على الفصل المتعلّق بالهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة.
22. المرجع نفسه.
23. ESCWA, 2019a.
24. ILO, 2017a. مجموعات البلدان الإقليمية في هذا السياق هي المجموعات المُعتمَدة في التقرير المُشار إليه.
25. حسابات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، بالاستناد إلى ILO, 2017b.
26. McKinsey & Company, 2015.
27. ESCWA, 2019b.
28. ESCWA, 2018b.
29. ESCWA and IOM, 2017.

المراجع

Chen, Martha, and Jenna Harvey (2017). "The Informal Economy in Arab Nations: A Comparative Perspective". Manchester. www.wiego.org/sites/default/files/resources/files/Informal-Economy-Arab-Countries-2017.pdf.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2016). *Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2015-2016.* www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/survey-economic-social-development-arab-region-2015-2016-english.pdf.

——— (2017). "Transport and Connectivity to Global Value Chains: Illustrations from the Arab Region". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/transport-connectivity-global-value-chains-english_0.pdf.

——— (2018a). "Assessing Arab Economic Integration: Trade in Services as a Driver of Growth and Development". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/assessing-arab-economic-integration-trade-services-growth-development-english.pdf.

——— (2018b). "Disability in the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/disability-arab-region-2018-english_1.pdf.

——— (2019a). "Innovation and Entrepreneurship: Opportunities and Challenges for Arab Youth and Women". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/innovation-entrepreneurship-women-youth-arab_region-en_0.pdf.

——— (2019b). "Rethinking Barriers to Women's Economic Participation in the Arab Region". Executive Committee Sixth Meeting, Marrakech, Morocco, 15-16 June. E/ESCWA/EC.6/2019/11. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/rethinking_barriers_to_womens_economic_participation_in_the_arab_region_0.pdf.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and FAO (Food and Agriculture Organization) (2017). "Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-arab-region-english_0.pdf.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and IOM (International Organization for Migration) (2017). "2017 Situation Report on International Migration: Migration in the Arab Region and the 2030 Agenda for Sustainable Development". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/2017-situation-report-international-migration-english.pdf.

Gatti, Roberta, and others (2014). *Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa.* Washington, D.C.: World Bank https://doi.org/10.1596/978-0-8213-9535-6.

ILO (International Labour Organization) (2017a). "Global Employment Trends for Youth 2017 – Paths to a Better Working Future". www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_598669.pdf.

——— (2017b). "Population and Labour Force Statistics". ILOSTAT. https://ilostat.ilo.org/topics/population-and-labour-force/.

——— (2018a). "Employment Statistics". ILOSTAT. https://ilostat.ilo.org/topics/employment/.

——— (2018b). Global Estimates on International Migrant Workers – Results and Methodology. Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_652001.pdf.

——— (2018c). "Unemployment and Labour Underutilization Statistics". ILOSTAT. https://ilostat.ilo.org/topics/unemployment-and-labour-underutilization/.

——— (2019). "LOBORSTA – UN Data". Accessed on 24 May 2019. http://data.un.org/Explorer.aspx?d=SNAAMA.

Kabbani, Nader (2019). "Youth Employment in the Middle East and North Africa: Revisiting and Reframing the Challenge". Doha. www.brookings.edu/wp-content/uploads/2019/02/Youth_Unemployment_MENA_English_Web.pdf.

McKinsey & Company (2015). "The Power of Parity: How Advancing Women's Equality Can Add $12 Trillion to Global Growth". www.mckinsey.com/~/media/McKinsey/Featured Insights/Employment and Growth/How advancing womens equality can add 12 trillion to global growth/MGI Power of parity_Full report_September 2015.ashx.

United Nations (2017). "UNdata: Per Capita GDP at Current Prices".
http://data.un.org/Data aspx?q=GDP+per+capita&d=SNAAMA&f=grID%3A101%3BcurrID%3AUSD%3BpcFlag%3A1.

UNDP (United Nations Development Programme) (2016). *Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality.* New York.

United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/.

United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2019a). "Global SDG Indicators Database". https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". https://unstats.un.org/sdgs/metadata/.

World Economic Forum (2018). "The Global Competitiveness Report 2018". http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2018/.